الخروج من القبر

سماح إدريس

تشييع جماعي لضحايا القصف في بغداد

ها قد ثَبتَ أنّ الأونسكوم (اللجنة الخاصّة المكلّفة إزالةَ الأسلحةِ العراقية المحظورة) كانت أداةً في يد وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، وذلك بعد التقارير التي نشرتْها **واشنطن بوست** و**بوسطن غلوب** و**نيويورك تايمز** في الأسبوع الأوّل من هذا العام ١٩٩٩. ولا بدّ أن تُظهر الأيامُ القادمة أنّ جايمس بَتْلر، الرئيسَ التنفيذيَّ للّجنة المذكورة، وافق على أن تقوم الاستخبارات المذكورة بالاستفادة من الوسائل التقنية (التي كانت قد «قدّمَتْها» أميركا للأونسكوم أصلاً!) للتنصُّت على الاتصالات السلكية والهواتف الخَلَوِيّة التي تستخدمها الأجهزةُ الأمنيةُ المكلّفةُ حمايةَ الرئيس العراقي صدّام حسين.

غير أنّ العدوان الأخير على العراق، وهو العدوان الذي اتّخذ من تقرير الأونسكوم سبباً وحجّةً، ليس إلا حلقةً من حلقات الإبادة الجماعية التي تنفّذها الولاياتُ المتحدة (وذيْلُها بريطانيا) في حقّ الشعب العراقي والمستقبل العربي.

الإبادة الجماعية

حين ذكر الجنرال نورمان شوارتزكوف في الأوّل من تشرين الثاني ١٩٩٠ احتمالَ قيامِ قواتِ التحالف بـ «مَحْق العراق»، وحين توعّد جايمس بايكر وزيرُ الخارجية الأميركي في التاسع من كانون الثاني من العام الذي يليه بأنْ يعيد العراقيين «إلى العصر ما قبل الصناعي»، هل كانا يعلمان المآلَ الذي صار إليه العراقُ بعد ثماني سنوات من الحصار، تخلّلَتْها

أيامٌ طويلةٌ من القصف والاعتداء الحدودي وأعمالِ التفجير وإثارةِ القلاقل والدسائس في صفوف الأقليّات؟ وهل كانا يتوقّعان أن لا تكفي أطنانُ التفجيرات التي أُلقيتْ على العراق بين ١٦ كانون الثاني و٢٧ شباط ١٩٩١ ـ وهي تفجيراتٌ تعادل سبعَ قنابل ذريّة من النوع الذي أُلقي على هيروشيما ـ في إلغاء العراق من الوجود؟

وحين أَطْلقت دبّاباتُهما، ودبّاباتُ حُلفائهما الإنكليز، ما بين خمسة وستة آلاف قذيفة يورانيوم ناضب، وأطلقتْ طائراتُهما عشراتِ الآلاف من القذائف المماثلة، التي أدّتْ إلى مقتل أكثر من خمسين ألف طفل عراقي في الأشهر الثمانية الأولى من عام ١٩٩١ نتيجةً لإصابتهم بالسرطان وغيره (ويُتَوَقّع أن يزداد عددُ الضحايا ليبلغ نصفَ مليون عراقي إنْ بقي خمسون طنّاً فحسبُ من غبار اليورانيوم الناضب!)[١]، هل كانا يعلمان أنّ خُلَفاءهما في نهاية هذا القرن الأسود سينفّذون نظامَ عقوبات يُودي بحياةِ أكثر من مليون ونصف مليون عراقي خلال ثماني سنوات، وبمعدّل خمسة آلاف طفل قتيل كلّ شهر؟

هل كانا، بل هل كنّا ـ أنظمةً عربيةً متآمرةً ومتعاطفةً على حدّ سواء ـ نُقَدِّر أنْ سيأتي يومٌ يتحوّل فيه أطفالُ العراق هياكلَ عظميّة تعاني فقر الدم وسوءَ التغذية، وتقف طوابيرُ من فتيانه وفتياته تستقي من آبارٍ ملوّثة؟ هل كنا نقدّر أن يصبح ٢٣٪ من أطفال العراق الغنيّ تحت الوزن الطبيعي، وأن يموت أكثرُ من ألف جنين في الشهر بسبب سوء التغذية الذي تعانيه أُمّهاتُهم وبسبب انهيار الخدمات الصحيّة والمياه الفاسدة... وكل ذلك باسم «الديموقراطية» و«حقوق الطفل» و«حقوق الأم» و«حقوق... الإنسان»؟!

تُرى مَنْ يستخدم أسلحةَ الدمار الشامل: العراق، أم الولايات المتحدة وحلفاؤها؟

إنّها الإبادة الجماعية التي حدّدها ميثاقُ الأمم المتحدة في ٩ كانون الأوّل (ديسمبر) ١٩٤٨. ولكنّها ـ بحسب أشرف بيّومي، رئيس وحدة مراقبةِ برنامج الغذاء العالمي ـ إبادةٌ تقتل النّاس «دونما دم يتطاير، ولا أعضاءٍ تتناثر، ودون أن تُغضِب الرأي العامّ الأميركي»![٢]

ولكنْ... لماذا تُعامِل الولاياتُ المتحدة العراقَ بأفضلَ ممّا سبق أن عاملتْ به دولاً وشعوباً كثيرةً أخرى؟ فهي المسؤولة عن ذبح ما لا يقلّ عن عشرة ملايين صينيّ وكوريٍّ وڤيتناميٍّ ولاووسيٍّ وكمبوديّ (لم تبدأ «حُقُول القتل» في كمبوديا مع پول پوت!)، وشاركتْ في دعم الطُّغاة والجزّارين في أندونيسيا وإيران والسلڤادور وغواتيمالا ونيكاراغوا وهندوراس... وصبرا وشاتيلا[٣]. بَلْ لِمَ لا تستخدم الولاياتُ المتحدةُ أُسلوبَ الإبادة الجماعية، وهي التي نشأتْ بالإبادة الجماعية والتطهير العِرقي لملايين من سكّان أميركا الأصليين («الهنود الحمر»)؟[٤]

إنّ قرار مجلس الأمن رقم ٩٨٦ لا يسمح إلاّ بأقلّ من ١.٣ مليار دولار يستفيد منه العراق كلّ ٩٠ يوماً، أي بمعدل: دولاريْن أسبوعياً لكلّ مواطنٍ عراقي من التجهيزات الإنسانية «في بلدٍ يوشك فيه النظامُ الصحيّ ونظام إنتاج الغذاء وتوزيعه على الانهيار التام»[٥]. بل يُعتقد أنّ العراق لن يستطيع أن يضخّ من النفط ما يُعادل ذلك المبلغَ على قلّته بسبب انخفاض أسعار النفط وبسبب بنيته التحتية المتقهقرة وضربِ أعدادٍ متزايدة من مصافيه في كلّ عدوان أميركيٍ جديد.

التجهيل والقتل المعنوي

ولا تقتصر الإبادةُ على الجسد والدم واللّحم، بل تطول عقلَ العراقي وخيالَهُ وأصابعَهُ ومستقبلَهُ العلميّ والفنيّ والمهنيّ.

ـ فما بين ٢٠ إلى ٣٠ بالمئة من الطلاّب يُضطرّون إلى ترك مقاعد الدراسة (بحسب تقديرات هاليدي)[٦].

ـ وما يزيد عن ٥٠٪ من المدارس أُغْلِقتْ في المناطق الريفية بسبب نقص الأساتذة.

ـ وهاجر ما بين مليونين وثلاثة ملايين تقني عراقي.

ـ ومنعتْ لجنةُ الأمم المتحدة للعقوبات، وهي التي تحدّد «الحاجات الأساسية» التي يحقّ للمواطن العراقي أن تُصدَّر إليه، الموادَ التاليةَ: الحبر،

---

١ ـ جيف سيمونز: **التنكيل بالعراق** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص ٣١.

٢ ـ راجع: Amira Howeidy: "Two Hiroshimas, Twenty Lebanons", **Al-Ahram Weekly**, no. 409, 24 - 30 Dec 1998

٣ ـ سيمونز، مصدر سابق، ص ٢٤٩ ـ ٢٥٠. وراجع نوم تشومسكي، الفصل السادس من **المثلّث المصيري**، ترجمة ايمن حنا حدّاد، مراجعة وتقديم سماح إدريس، الآداب ٧/٨، ١٩٩٨، ص ٢٩ ـ ٤٨.

٤ ـ راجع نورمان فنكلستين: «حُكْم التاريخ»، ترجمة سماح ادريس وايمن حنّا حداد، الآداب ٥/٦، ١٩٩٨، ص ٤٠ ـ ....

٥ ـ سيمونز، مصدر سابق، ص ٢٧٣.

٦ ـ راجع المحاضرة التي ألقاها دنيس هاليداي، مساعدُ الأمين العام للأمم المتحدة والمنسّقُ العام لأعمال الإغاثة في العراق، بعد استقالته من منصبه. وقد جرت المحاضرةُ في جامعة هارڤرد في الولايات المتحدة في ٥ تشرين الثاني (نوڤمبر) عام ١٩٩٨.

خراطيش الحبر، الطبشور، الواح الكتابة، الأقلام، الدفاتر، المجلاّت (بما فيها العلمية والطِّبية)[1]، الكتب (بجميع أنواعها)، ورق الطبع، ورق الكتابة، الآلات الكاتبة، آلات النسخ، تجهيزات الطبع، خزائن لبطاقات الأرشيف، المغلّفات، الطاولات، أضواء المكاتب، الألوان، الصمغ، اللّمبات، الشمع، قماش الرسم (الكانفا)[2].

أَحَدستُمْ لماذا؟ وهل ثمة سياسةُ تجهيلٍ لشعبٍ بأكمله أفظعُ من سياسة التجهيل هذه؟

ومن المفارقات المرّة أن تَعتبر لجنةُ العقوبات الموقّرة أنّ المرايا والساعات هي من البضائع التي لا يحقّ للعراقي أن تُصدَّر إليه. تُرى هل لأنّ هاتين البضاعتيْن تؤكّدان للعراقيين مشيئةَ جايمس بايكر في إعادتهم إلى ما قبل العصر الصناعي؟!

الجنون الإمبريالي

ثمّ تنقضّ لجنةُ العقوبات على الطفل العراقي (الذي لم تقتلْه بعدُ!) من جديد، فتحرمه ـ بعد اللقمةِ والماء النظيف والأمنِ والعلمِ والصحةِ والمدرسة ـ: الملابسَ والألعابَ والشطرنجَ و... طاباتِ كرة الطاولة!

ومَنْ هي ـ باللّهِ عليكم ـ لجنةُ العقوبات الموقّرة تلك؟ أناسٌ مهذّبون ناعمون مرفّهون يستلقون على أرائك جلديةٍ وثيرة في قاعةٍ مبرّدةٍ صيفاً ومدفّأةٍ شتاءً... في قلب نيويورك!

إنّه الثأر الإمبريالي. إنّه الجنون الإمبريالي. لكن لماذا كلّ هذا الجنون؟

يقول تشومسكي إنّ هناك دراساتٍ أعدّها «خبراء» ينصحون فيها الولايات

ترى مَنْ يستخدم أسلحة الدمار الشامل: العراق أم أميركا؟

المتحدة بأن تُظهر نفسها «غيرَ عقلانية» و«انتقاميةً حقودة» vindictive «لا يُمْكن ضبطُها». فمثلُ هذا التصرّف، في رأي أولئك الخبراء، سيُخيفُ العالَمَ ويَضْمن خضوعَه لأميركا. وتستند هذه النصيحةُ إلى نظريةٍ تسمّى «نظريّة الجنون» madman theory، ومُطْلِقُها في الأساس هو الرئيس المفضوح: ريتشارد نيكسون[3].

إذنْ: تظاهرْ بالجنون، واقتلْ، واذبحْ، واعرضْ أسلحة دمارك، واقصفِ الجميعَ حتى الأبرياءَ والأطفال، كي يُعلَمَ أنّك شيطانٌ رجيم... ولكنْ، رجاءً، لا تدع الرأي العام الأميركيَّ يعرف ذلك. وإذّاك، سيركع العالَمُ لك وتنبسط الدنيا أمامك!

لاقانونية الحصار

وللتوضيح فقط، نشير إلى أنّ الحصار ـ الذي هو وجهٌ آخر وأَشَدُّ فتكاً من القَتْلِ واليورانيوم الناضب ـ قرارٌ يتعارض مع القانون، رغم صدوره عن مجلس الأمن الدولي.

فالمادة ٥٢ من البروتوكول ١ من ملحق ١٩٧٧ لميثاق جنيف ١٩٤٩ ينصّ على أن «لا تكون الأعيانُ المدنيّةُ محلاً للهجوم أو لهجمات الردع». ويحظّر البروتوكول أيضاً (مادة ٥٤) «تجويعَ المدنيين كأسلوبٍ من أساليب الحرب»، ويحظّر «مهاجمةَ أَوْ تدمير (...) الأعيانِ والموادِ التي لا غنى عنها لبقاء السكّان المدنيين...». وعليه، حتّى لو افترضنا أنّ العراق لا يُطبِّق القرارات ٦٦١ و٦٨٧ و٦٨٨ (ما أمقتَ هذا الرقم: ٦!)، فإنّ ذلك لا يبرِّر معاقبةَ المدنيين الأبرياء.

فلو أضفنا إلى البروتوكول المذكور: أعرافَ حقوق الإنسان، وحقوق الطفل، وميثاق الأمم المتحدة، لفَهمنا لماذا قرّر دنيس هاليداي، منسّقُ اتفاقية «النفط مقابل الغذاء»، أن يستقيل من منصبه. وبالطبع فإنّ قلّةً قليلةً من الصحف ووسائل الإعلام الغربية قد غطّتْ نبأ الاستقالة[4]. ولكنّ ما قاله جديرٌ بالتسجيل: «أنا أرى أنّ عقوبات الأمم المتحدة تمثّل عواقبَ غيرَ مقبولةٍ على الأطفال والناس الأبرياء في البلاد؛ وهم أفرادٌ لم يكن لهم بالتأكيد ضلعٌ في غزو الكويت. ليس ثمة في نظري أيُّ مبرّر للموت ولسوء التغذية اللّذين تتحمل العقوباتُ مسؤوليتهما». وبعد أن يتحدث هاليداي عن موت الأطفال تحت الخامسة من العمر بمعدل ستة إلى سبعة آلاف في الشهر نتيجةً للعقوبات، ينتقل إلى الحديث عن العواقب الاجتماعية للعقوبات: «إنّ العقوبات المستمرة لتَقْضم في نسيج المجتمع العراقي والسلوك العائلي. وقد شهدتِ البلادُ تمزيقاً حاداً في العائلة العراقية التقليدية وفي نظام العائلة الموسّعة. والمرءُ يجد عدداً كبيراً من العائلات بلا أب أو أم، وغالباً ما تكون الأم هي التي تبقى وتصارع وحدها. زدْ على ذلك ارتفاعَ معدّلات الطلاق المتأتية عن الضغوط الاقتصادية وغير الاقتصادية التي فرضتها العقوبات. كما نتج عن العقوبات بيعُ منازل، ومفروشات، وممتلكاتٍ أخرى (كالكتب مثلاً)، ونتجتْ [حالاتٌ مِن] التشرّد واللجوء إلى الدعارة».

ثم يتطرّق إلى موضوع هجرة الأدمغة، ويُفرد سطوراً ليست بالقليلة لانتشار حالات الاغتراب في المجتمع العراقي... ويحذّر بلاده (والغربَ عامةً) مِن أنّ الجيل القادم (أو مَنْ بقي منه

---

١ ـ راجع: Stephan Kinzer, **NewYork Times**, Dec 28, 1998

٢ ـ راجع: Elias Davidson: "A little List of Prohibited Items into Iraq", email: <edavid@itn.is>

٣ ـ راجع: Noam Chomsky: "U.S. is Committing Lawless War Crimes", <MER@MiddleEast.org>

٤ ـ علي أبو نعمة: http://www.abunimah.org

حيّاً) لا بدّ أن يكون أكثر تطرُّفاً من القيادة الحالية لحزب البعث، متوقّعاً أنّ يستند هذا الجيلُ الجديدُ في تعبئته الجماهيرَ إلى ظلم العقوبات المفروضة من الولايات المتحدة والأمم المتحدة. ويَخْلص إلى أنّ العقوبات مناقضة للهدف المزعوم الذي فُرِضَتْ من أجله، لأنّها لن تؤدّي إلى «الديموقراطية» بل إلى العزلة والاغتراب والتعصُّب[1].

ويضيف هاليدي سبباً آخر للاقانونيّة الحصار، ينضافُ إلى مناقضته للأعراف الدولية، وهو أنّ مَنْ يقرّر العقوباتِ خمسُ دولٍ فحسبُ تتمتّع بحقّ الڤيتو، لا جمعيةٌ عامةٌ للأمم المتحدة يتمتّعُ كلُّ فردٍ فيها بتمثيلٍ كاملٍ وقدرةٍ متساويةٍ مع الآخرين في التصويت. فلا مندوحة، والحالةُ هذه، أن تتّخذ بضعُ دولٍ جبّارة قراراتٍ باسم المجموعة الإنسانية **كلّها**، وإنْ تعارضتْ هذه القراراتُ مع القوانين والأعراف الإنسانية!

عن الأنظمة والمثقفين

أ ـ لم يكن العدوانُ الأخير، ولا الحصارُ المتطاول، ليتِمّا لولا مشاركة معظم الأنظمة العربية فيهما: بتقديم القواعد للصواريخ والطائرات الأميركية، وبتأمين المالِ ثمناً للسلاح الغربي الذي يدمِّر العراق، وبالتقاعسِ عن إيجاد تسوية للأزمة بين العراق والكويت، وبالعجز عن الاجتماع (وكأنّ قَدَرَ بعض الدول العربية ألاّ تجتمع إلاّ بمبادرةٍ أميركيةٍ كما حصل في شرم الشيخ عام ١٩٩٦).

ب ـ ولكن ينبغي الإقرارُ أيضاً بأنّ النظام في العراق يتعامل (حتى كتابة هذه المقالة في ١٣ كانون الثاني ١٩٩٩) بحدّةٍ لا تتناسب وواقعَ العراق شبهَ المنهار على الصُّعد العسكرية والاجتماعية والاقتصادية والصحيّة.

من هي ـ بالله عليكم ـ لجنة العقوبات الموقّرة؟

فلماذا يَرْفض هذا النظامُ (حتى التاريخ المذكور) مشروعَ قرارٍ عربيٍّ بتخفيف الحظْر، وهو مشروعٌ يُشاع أنّ المملكة العربية السعودية وغيرها تسعى إلى وضعه موضعَ التنفيذ؟ وأيُّ ثَلْمٍ في كرامة النظام والشعب العراقيين أن «يَقْبلا» برفع العقوبات الدولية ذاتِ الطابع التجاريّ وحده، وكأنّ رأيهما هو الحاسمُ في هذه الأزمة؟!

أفهم أن يَرفض العراقُ الاستجداءَ، وأفهم أن تكون حدّةُ النظام تكتيكاً يهدف إلى حثّ العرب على إلغاء الحظر إلغاءً تاماً. ولكنْ ماذا لو اتّخذتْ بعضُ الدول (كالكويت) من معارضة العراق لتخفيف الحظر ذريعةً لرفض ذلك الإلغاء الجزئي نفسه؟

وهل يثق نظامُ العراق بأنّ البديلَ الذي يدعو إليه ـ عنيتُ: ثورةَ الجماهير العربية على أنظمتها «الخائنة» ـ سيَلقى من هذه الجماهير آذاناً صاغية؟ صحيح أنّ الجماهير تظاهرتْ في أكثر البلدان العربية، وأحرقتِ الأعلامَ الأمريكية وهتفتْ تأييداً للعراق، ولكنّها ـ مع أحزابها ـ تبدو عاجزةً في هذه الفترة عن قلب أنظمتها. فلماذا التحريضُ العراقي المجّاني، بل هو تحريضٌ قد يرتدّ سلْباً على العراق في معركةٍ يحتاج فيها إلى أيّ دعم... حتى من أولئك الذين تقاعسوا أو تواطأوا ذاتَ يومٍ؟

وأخيراً لماذا راح النظامُ في العراق يدعو مؤخَّراً ـ عبر المجلس الوطني العراقي في ٩ كانون الثاني وعبر افتتاحيةٍ في إحدى الجرائد للسيّد طارق عزيز ـ إلى عدم الاعتراف بترسيم الحدود مع الكويت، علماً أنّ المجلس المذكور نفسه كان في أوائل تشرين الثاني عامَ ١٩٩٤ قد اتّخذ قراراً رسمياً يؤكّد قراراً سبق أن اتّخذته الحكومةُ العراقيةُ في ١٤ تشرين الأوّل من العام نفسه، ويقضي بالاعتراف بالكويت دولةً ذاتَ سيادة «كما نصّ على ذلك قرارُ مجلس الأمن ٨٨٣»؟!

قرّروا يا أخي، لكيْ نعرف موقفكم! هل الكويت دولةٌ ذاتُ سيادة، أم لا؟ وهل المواثيق والعهود تكتيكٌ يَبْطل احترامُه عند تغيُّر الظروف... علماً أنّ الظروف لم تتغيَّر **لصالح** النظام العراقي بالرغم من تعاطف الجماهير العربية مع شعبه، وبالرغم من «انتصاره» المبدئي في معركته ضد الأونسكوم بعد انكشاف ضلوع هذه الأخيرة في التجسّس لصالح الولايات المتحدة؟!

ج ـ وبالمناسبة، لماذا عاد بعضُ المثقفين القوميين (وأعني القوميين العربَ والقوميين السوريين) ـ وخَفراً ـ إلى نغمة الوحدة العربية ولوْ بالقوّة، وإلى أسطوانة التشكيكِ بشرعيّة الكويت، بعد أن كانوا قد عَزَفوا عن هذه المقولة سنواتٍ، مُقرِّين بأنّ الوحدة لا تكون إلاّ بالتّوافقِ والتراضي، وبأنّ معظم كياناتنا العربية هي الأخرى كياناتٌ مصطنعةٌ أصلاً؟!

د ـ وأيُّ دورٍ أدّاهُ «المثقفُ» في التظاهرات الجماهيرية المباركة التي اندلعتْ في بيروت وصيدا والمخيمات ودمشق والقاهرة والرباط وعمّان وغزة ورام الله وطرابلس الغرب.... استنكاراً لضرب العراق؟ تعالوا نسترجعْ بعض الشعارات المدوِّية في تلك التظاهرات. ففي تظاهرةٍ في بيروت أمام مقرّ «الإسكوا» سمعتُ الشعارات التالية:

«الموت لأمريكا!»

---

١ ـ هاليداي، مصدر مذكور.

«يا كلينتون، يا جبان، روح فتِّشْ على النِّسوان!»

«يا عراق، ويا حبيب، اضربْ اضربْ تلّ أبيب!».

ولأنّي لستُ ممَّن يُقلِّلون من دور المثقف في التوجيه (لا «الأسْتذة»)، ولا ممّن يَضَعون الحقَّ كلّه مع الشعب والجماهير، فقد وجدتُ في مثل هذه الشعارات عيوباً ـ بل فضائح ـ تعود في أساسها إلى ضعف العنصر الثقافي النقدي في حركة الأحزاب عامّةً.

□ فبدلاً من أن نبارك حركةَ المعارضة الأميركية التي تظاهرتْ أمام البيت الأبيض استنكاراً للعدوان...

وبدلاً من أن ندعم أصواتاً جريئةً كحَمْلة «أصوات في العراء» Voices in the Wilderness التي تواجه اليوم عقوباتٍ فدراليةً تبلغ مئةً وثلاثةً وستين ألف دولار أمريكي بسبب سفر ٥٧ ناشطاً ـ وعلى فتراتٍ متقطعة ـ إلى العراق حاملين أدويةً وألعاباً للأطفال في العراق[١]...

وبَدَل أن نعكف على دراسة تاريخ العصيان المدني في الولايات المتحدة، فنستخلص الدروسَ والعِبر من ذلك التاريخ المشرِّف الذي يمتدّ إلى ما قبل «الحرب الثورية»، ويناصر عتقَ العبيد (عام ١٨٣٠)، ويناضل ضد مرتكبي جريمة حرب ڤيتنام...

وبدلاً من أن نفيد من الأبحاث والمعلومات الهامّة التي تنشرها منظماتٌ ويذيعها مثقفون أميركيون وبريطانيون (كتشومسكي وفِنْكلستين وهيتشنز وفِسْك) عن جرائم الامبريالية ضد العراق وفلسطين ولبنان في

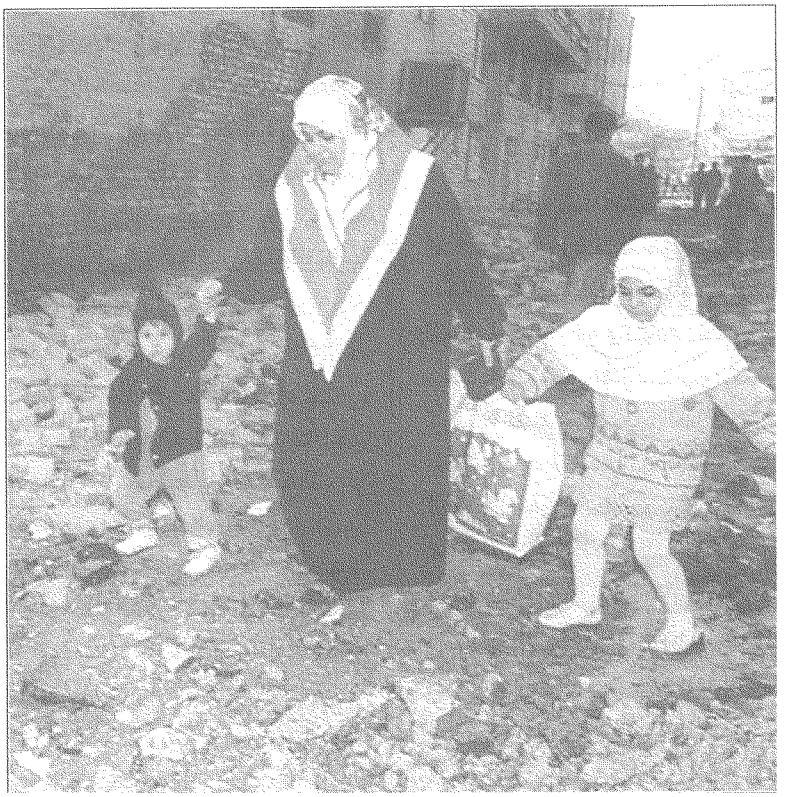

الحياة بين الأنقاض

معركتنا ضد لاإنسانية الحصار والعدوان ولاقانونيّتهما...

... بدلاً من ذلك كلّه ننطلق في الشوارع العربية، ونهتف بشعارٍ عنصريٍّ شوفينيٍّ يكرِّس الثُّنائية المانويّة (خير/شرّ)، والتجوهراتِ القوميّة، والاستجنابيّة (كره الأجانب)؛ وكلّها نزعاتٌ تتبنّاها الإمبرياليةُ الأميركيةُ في حربها ضد شعوب العالم الثالث!

□ □ وبدلاً أن تكون تظاهراتُنا فرصةً لرفع مقولاتٍ تقدمية مناصرةٍ للمرأة ولحريّتها، تُحِسُّ المرأةُ معها أنّها عنصرٌ أساسيٌّ في هذه التظاهرات، نروح نطلق شعاراتٍ ذكوريّةً تتضمّن دونيّة المرأة وأنّها لا تعدو أن تكون هدفاً سهلاً للمحارب الصنديد (كلينتون) ومُتَنَفَّساً ملائماً لإحباطاته... علماً أنّ مونيكا لوينسكي أدّتْ دوراً مشهوداً في شرشحة الرئيس الأميركي وجرِّه إلى التحقيق وقد تجرّه إلى الاستقالة.

□ □ □ وبدلاً من أن نَعْرف قوّتنا وحدودَها، وإمكانياتِ العراق العسكرية المحدودة، نطالبه بضرب تل أبيب (و«بالكيماوي يا صدّام»!) متناسين أو ناسين أنّ هذا الضرب لن يعدو أن يكون تخويفاً للإسرائيليين (مع جريحٍ أو مصابٍ بسكتة قلبيّة كما حدث عام ١٩٩١!)، ومتناسين أو ناسين قدرةَ «إسرائيل» النووية (تُقدَّر ترسانتُها بأكثر من ثلاثمئة رأس نووي)، ومتناسين أو ناسينَ أنّ ما تبقّى من صواريخ عراقية لم تَعُدْ بتلك القوة الضاربة التي كانت عليها منذ عشر سنوات. وهذا لا يعني أن نستسلم للجبروت الإسرائيلي النووي ـ الذي يُرخي بظله الثقيل على كل حرب أو سلمٍ مع العرب[٢] ـ بل نعمل جاهدين

١ ـ راجع: "VITW Action Plan in Response to the Penalty Letter...", http://www.nonviolence.org/vitw

٢ ـ راجع جوزيف سماحة: **سلام عابر ـ نحو حلّ عربي للمسألة اليهودية** (بيروت: دار النهار، ١٩٩٣).

(في العراق وفي غير العراق) على امتلاك وسائل دفاع وهجوم ملائمة في المستقبل لدحرِ البلطجة الإسرائيلية.

اقتراحات

لا مفرَّ من القول إنّ مجلس الأمن الدولي ليس مجلساً لكلّ الأمم؛ بل هو يخضع لهيمنةِ دولٍ محدّدة. وعليه، يجب أن تسعى الدولُ العربية ـ منفردةً ومجتمعةً وبالتنسيق مع دولٍ عالمثالثية أخرى ـ إلى الضغط داخل منظمة الأمم المتحدة من أجل أن يتم تمثيلُ الشعوب المستضعفة وتلك التي لا دولَ لها (كالأكراد) في المجلس المذكور، فلا يبقى حَكَراً على الدول الغنية والقوية وحدها[1].

ولكنّ الأساس أيضاً هو إنجاح قيام قمة عربية رسميّة (لم تكن قد عُقدتْ بَعدُ عند كتابة هذه المقالة) تدين العدوانَ والحصار، وترفع الحصار (ولو بوجهه التجاري وحده)، وتطالب مجلسَ الأمن (وإنْ بصيغته الشائهة الحالية) بالنظر مجدّداً في العقوبات المفروضة على العراق، وتلحّ عليه لإجبار «إسرائيل» على الانضمام إلى اتفاقية حَظْر أسلحة الدمار الشامل، وتبحث ـ أخيراً ـ في قيام حملةٍ ماديةٍ وثقافية وطبيّة من كلّ الدول العربية تُعين العراق على النهوض من تحت أنقاضه.

ولكنْ... ولكنْ لا مفرّ من أن يتراجع النظامُ في العراق ـ ويتعهّدَ وثائقياً ـ بعدم تهديده لأمن جيرانه، بل أن يعتذر عن غزوه للكويت صيفَ ١٩٩٠. ولا مفرّ، في المقابل، من أن تتعهد الكويتُ بعدم انتهاك الحصص المتّفق عليها من النفط المنتَج في «منظمة الأقطار المصدِّرة للنفط» (أوبك) على نحو ما فعلتْ قبَيْل الغزو العراقي وتسببّتْ في خسارة العراق مليارات الدولارات.

ولعلّ من المُلِحّ أن ندرس سُبُلَ القيام بمقاطعةٍ لبعض البضائع الاقتصادية الأميركية والإنجليزية، بعد أن نحدّد «جدوى المقاطعة والبدائلَ المتاحة للسِّلع المطلوب مقاطعتُها»[2]؛ وهنا دورٌ واضحٌ يُنتظر أن يؤديه الخبراءُ الاقتصاديون القوميون. ولكنّي أسمح لنفسي بأن أقترح أن لا تكون السلعةُ البديلةُ عن السلعة الأميركية أو البريطانية سلعةً صينيةً أو تايوانيةً بالاسم، وأميركيّةً بالفعل (ونحن نعرف أنّ أصحاب الشركات الأميركية يُنتجون سلعاً في الخارج تهرُّباً من دفع الضرائب ومن غلاء اليد العاملة داخلَ الولايات المتحدة). وأقترح أيضاً أن لا تكون السلعةُ البديلةُ فرنسيّةً أيضاً، لأنّ فرنسا شاركتْ في حصار العراق (رغم تذبذب موقفها من العدوان الأخير). ففي ٦ شباط ١٩٩٢ مثلاً رَفَضَتْ مع أميركا وبريطانيا واليابان السماحَ بإرسال شحنة كُراتِ تنس الطاولة من ڤيتنام. وفي ٤ آب من العام نفسه شاركتْ فرنسا في رفض إرسال شحنة درّاجات للأطفال. وفي ٣ نيسان ١٩٩٣ رفضتْ مع البلدان المذكورة السماحَ بإرسال شحنة مَلابس أطفال وثياب للكبار وأقلامِ رصاصٍ وماسحاتٍ ومبراواتٍ ودفاترَ مدرسيةٍ من باكستان![3]

وعلينا، كتّاباً وفنانين ومهنيين، أن نكسر الحصارَ الثقافي والفنيّ عن العراق، فندعو العراقيين إلى ندواتنا ومجلاتنا ومنابرنا وقلوبنا، ونسافرَ نحن إليهم ونشاركَ في إعادة إحياء هذا الشقيق الجريح.

إمّا هذا كلّه أو بعضُه، وإمّا أن نقف مكتوفي الأيدي فَنُمعنَ في «رَوْتَنةِ محنة الشعب العراقي»[4]!

خاتمة

تروي كاتبةٌ من بريطانيا[5] أنها التقتْ بصبيّ اسمُه «عليّ»، والدُه قُتل في الحرب التي شنّها الأميركيون وحلفاؤهم على العراق عام ١٩٩١، ودُفِن في مكانٍ قريب من منزل علي. وتقول إنّ علياً، الذي كان في الثالثة من عمره حين قُتل أبوه، دأب على الركض إلى القبركلّ يوم عدةَ مرات، وإنّه ما يزال يفعل ذلك حتى اليوم، فينبش بيديْه الصغيرتين الترابَ عنه وهو يخاطب أباه قائلاً: «معليش يابا، اطلعْ، راحوا اللي حطّوك هنا».

فمتى يَخْرج العراقُ مِن قبره؟

ومتى نخرج نحنُ عن صمتنا... وعن مجرّد الكلام؟

بيروت

---

١ ـ رونالد اوفترينجر، ورالف باخر، مجلة **Merip**، ١٩٩٤. راجع: سماح ادريس: «يا عاربةً، العراقَ العراق»، الآداب، ١١/١٢، ١٩٩٤، ص ٣.

٢ ـ من مسوّدة ورقة عمل قُدّمتْ إلى اجتماع تحضيريٍّ في الأسبوع الأول من كانون الثاني ١٩٩٩، ويهدف إلى إنشاء «حركة عربية لمقاطعة البضائع الأميركية والبريطانية». وقد ذكرتْ جريدة **الديار** (٢٠ كانون الأول ١٩٩٨) أنّ نقابة صيادلة مصر قررتْ أن تقاطع بشكل مؤقت أدوية شركتي «فايزر» و«سكويب» احتجاجاً على العدوان.

٣ ـ سيمونز، مصدر مذكور، ص ١٤٨.

٤ ـ كلوڤيس مقصود، **الحياة** ٢٦ تشرين الثاني ١٩٩٨.

٥ ـ راجع: Felecity Arbuthnot: "Iraq's Children: Paying Wachington's Price with their lives", http://leb.net/iac/Felicity.html.